

الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي



عرض وتعليق : الدكتور طه عثمان الفرا

- عنوان الكتاب : الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي .
 - مكان إصداره : الرياض في عام ١٩٨٣ م .
- وسوف نعرض هذا الكتاب أملاً في إبراز أهم مزاياه العلمية ، والإشارة الى بعض الملاحظات إسهاماً في خدمة الأهداف السامية التي من أجلها جاء مولود الوحدة العربية الجديدة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - إلى حيز الوجود .

○ أولاً : عرض لأفكار الكاتب ○

أن جاء المؤلف بالمقدمة وأوضح منهج البحث الذي سلكه عند بعد معالجته لها، قسم كتابه إلى مقدمة وستة فصول أردفها بخاتمة وملاحق وقائمة مراجع .

أورد المؤلف مقدمة لكتابه تحت عنوان « تمهيد » ذكر في مستهلها أن أوار الحرب الباردة بين الدولتين العظميين قد بدأت حرارتها في التصاعد في محيط بحريات أمور الخليج العربي منذ أن غزا الروس أفغانستان سنة ١٩٧٩ . ثم أشار إلى معاصرته لأحداث المنطقة واهتمامه بها . وأورد بعض المعلومات التفصيلية المتعلقة بالموقع والمساحة ، وتعداد السكان ، ونسباً مئوية للقوى العاملة والأراضي الزراعية في كل من دول المجلس الست .
وبعالم الفصل الأول من الكتاب الظروف التي أحاطت بنبأ مجلس التعاون وقيامه وصدى مجيئه الى حيز الوجود محلياً ودولياً وكيف أن فكرة إنشائه تبلورت وبرزت من الفكر العائم الى عالم التنفيذ والواقع، في مؤتمر عقد بمدينة الرياض في الرابع من شهر فبراير عام ١٩٨١ .

أما الفصل الثاني فقد تعرض الى « تجارب الوحدة الخليجية بين محاولات الماضي وأمل المستقبل » . مع تركيز على دراسة محاولة إقامة اتحاد يضم إمارات خليجية عربية تسع وكيف أن تلك المحاولة قد أسفرت عن استقلال كل من البحرين وقطر وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة .

ثم يتعرض الفصل الثالث الى « مجلس التعاون وتحديات الأمن في الخليج العربي » ويعطى المؤلف أهمية ملحوظة لهذا الفصل : لا لأنه خصه دون غيره من أبواب كتابه بكتابة تمهيد له فقط ، بل لأنه عالج من خلاله مجموعة من الموضوعات الحيوية بصورة موضوعية . مثل مفهوم أمن الخليج ، وكيف أن عرب الخليج قد أثبتوا وجودهم وأكدوا أهمية دورهم في معالجة المسائل المتعلقة بأمن خليجهم ومستقبله . بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الفصل أوضح الأخطار الاستعمارية المحدقة بالمنطقة وعلى الأخص بعد الغزو الشيوعي لأفغانستان واقتراب موجات المد الروسي من سواحل الخليج وبحر العرب .

ويدرّس الفصل الرابع « مجلس التعاون كإطار للتكامل الاجتماعي والاقتصادي » مؤكداً أن إمكانيات هذين النوعين من التكامل الاجتماعي والتفاني بالذات توجد بين طهراني عرب الخليج بصورة ملحوظة تفوق وجودها بين سكان أى إقليم من وطننا العربي الكبير .

ثم يأتي الفصل الخامس ليعالج « النظام القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية » موضحاً أهداف المجلس ، وعضويته ، وهيكله التنظيمي ، وهيئة تسوية المنازعات التابعة له ، ووضع هذا المجلس كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة . وأخيراً نصل إلى الباب السادس حيث يناقش المؤلف « العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون الخليجي » . ويتعرض هذا الباب إلى مجموعة من الأمور الهامة مثل التنسيق والتكامل السياسي بين الدول أعضاء المجلس ، وبعض من الجوانب السياسية الخارجية لهذه الدول تجاه مجموعة من الدول الأجنبية .

ومن الملاحظ أن الكتاب في مجمله يتعرض إلى كثير من الحقائق والأحداث الهامة الجارية في المنطقة . ويقدم الكاتب التحليلات والتعليقات العلمية المناسبة بصورة مفتضية تاركا الكتابة عن مزيد من التفاصيل عنها للباحثين والدارسين . ولقد أشار المؤلف إلى هذه الحقيقة في نهاية تمهيدته لكتابه بقوله : « .. وإنني إذ أقدم هذه الدراسة الموجزة ، لأمل أن تفتح الباب لمزيد من الدراسات حول هذه التجربة الهامة ، تجربة قيام مجلس التعاون الخليجي » .

○ ثانياً : ملاحظات عامة ○

أورد المؤلف المقدمة أرقاماً تفصيلية متعلقة بمساحة كل من دول المجلس وتعداد السكان والقوى العاملة في كل منها . وعلى الرغم من أهمية هذه المعلومات من الناحية العلمية ؛ إلا أنه كان من الأجدي وضعها في جدول مستقل كي يسهل على القارئ الاستفادة منها من حيث المضمون أو المقارنة . نظراً لأن الأصل في المقدمة هو إعطاء القارئ فكرة موجزة عما ينطوي عليه أى بحث أو كتاب . ونظراً لأن المجلس يهدف إلى تحقيق غاية سامية هي الوحدة الشاملة بين الدول الأعضاء ، فقد كان من المستحسن أن

تُعطي المقدمة القارئ فكرة مقتضبة عن أهم المحاولات السابقة التي رمت إلى توحيد الجزيرة العربية تحت لواء واحد مع الإشارة إلى قيام كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

وعندما تطرق المؤلف إلى الكتابة عن « منهج البحث » في كتابه : أشار فقط إلى الهدف الذي حدده لدراسته ، وأغفل ذكر أهم البواعث التي دفعته إلى القيام ببحثه ، وذكر أبرز الوسائل التي اتبعها للحصول على المعلومات . وبعد ذلك أخذ المؤلف في توضيح الموضوعات التي سوف يتعرض لها في كل فصل من فصول كتابه الستة . وبذلك انضوت تحت لواء المنهج الذي حدده لكتابه مادة علمية، كان من الواجب أن يشار لها في المقدمة أو أن تضمن الحاشية مع إضافة الحقائق والآراء والمقترحات الجديدة التي توصل إليها الكاتب في أثناء قيامه بدراسته .

أما بخصوص الاقتباس فإن المؤلف ضمن حواشي كتابه مجموعة جيدة من المراجع والملاحظات والمعلومات التي أثمرت الكتاب، ويمكن أن يستفيد منها القراء والباحثون والمحللون في أية دراسة مقبلة تتعلق بمجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولكن بعض تلك المعلومات كانت غير كاملة، وبخاصة المتعلقة بالمراجع . وعلى سبيل المثال يرى المؤلف يقول في أول حاشية لكتابه « انظر تصريحات المسؤولين والزعماء في مجلس التعاون في الكتاب الذي أصدره المجلس في ذكره الأولى عام ١٩٨٢ م » دون ذكر عنوان ذلك الكتاب « واسم المؤلف وجهة الإصدار أو دار النشر . وعند الإشارة إلى الكتاب نفسه في صفحات لاحقة من الكتاب جرى تغيير في مساه . وعند الرجوع إلى قسم المراجع في الكتاب الذي هو قيد العرض وجد الكتاب تحت عنوان : « مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الكتاب الأول ، مطبوعات مجلس التعاون عام ١٩٨٢ » إن مثل هذا الاختلاف كثيراً ما يربك القارئ ويجعل من الصعب على الباحث تحديد الاسم الصحيح للكتاب وبالتالي ينتج عنه عدم سهولة العثور عليه أو الرجوع إليه .

وبما يلاحظ أيضاً عدم الالتزام بنسق واحد لأسماء مراجع هو كاتبها، كما فعل عندما يقول : « راجع رسالتنا للماجستير : مرجع سابق » ص ٣٥ » في حين أنه لم يشر إليها كمرجع في الحواشي السابقة بتاتا . ثم يشير في صفحات تالية إلى الرسالة ذاتها بقوله :

« .. رسالتنا اتحاد الإمارات العربية » المقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. وبعد ذلك يعود لتبشير إليها بعبارة « .. رسالتنا سالف الإشارة إليها .. » وساهل المؤلف في ذكر أسماء الصحف والمجلات فأوردتها بصورة مختصرة لا تمكن القارئ من الرجوع إلى اقتباساته منها بدقة . وذكر أسماء الدول أحياناً مقتضياً . وأشار إلى نفسه بضمير المتكلم والتزم بذكر الألقاب العلمية للباحثين مثل (حاشية ص ١٢ ، ص ٧٣) وهي أمور تعارف الباحثون على أقطار محددة لها . وإثنى لعل يقين بأن الطريقة العلمية المنبثة في ذكر المراجع والصحف وغيرها لا تحفى على المؤلف الكريم .

ويشم هذا الكتاب ببساطة الأسلوب ورصانة اللغة وغزارة المعلومات والميل إلى سرد الحقائق الهامة . وعلى الرغم من أن المؤلف قد جاء بهذه الحقائق في صورة ممحاة التزمت بالسلسل التاريخي والمنطقي ؛ إلا أن البحث لا يزال في حاجة إلى مزيد من التركيز على ألتاحية الموضوعية ؛ وبخاصة عند الكلام عن الموقع الجغرافي ، والنسرات الطبيعية ، والأخطار المحدقة بالمنطقة وعلى الأخص بعد الغزو الشيوعي لأفغانستان واقترب المد الروسى من شواطئ بحر العرب . وعندما يعرف القارئ بأن المؤلف متخصص في العلوم السياسية فإنه يطمع في التعرف على مزيد من تحليلاته السياسية الموضوعية على غرار ما فعل في الفصل الثالث « مجلس التعاون وتحديات الأمن في الخليج العربى » مع إضافة بعض الخرائط التوضيحية .

فالكتاب لم يتضمن أى شكل من خرائط أو رسوم بيانية وغيرها؛ عدا الخريطة التى حواها شعار المجلس على الصفحة الأولى للغلاف الخارجى . وهذا الشكل نفسه لا يتمشى مع التمثيل الكارتوغرافى لخرائط دول يضمها تنظيم واحد . ويحتم هذا التمثيل أن تأخذ الخرائط في هذه الحالة لونا واحداً لا ألواناً متباينة . لقد أعطى الشعار المذكور اللون الأخضر للمملكة العربية السعودية . وأخذت الكويت اللون الأبيض . وأعطى اللون الأصفر لهماق دول أعضاء المجلس وغيرها من الدول التى تضمها الخريطة المذكورة . ونظراً لأن المتعارف عليه عالمياً أن لكل شعار هدفاً واحداً أو أكثر ؛ لذا فإنه كان من الواجب أن تأخذ دول المجلس الست لوناً واحداً ثم يعطى ما عداها في الخريطة لوناً مغايراً . ومن المعروف أن شعارات المجلس وخرائطه تتمشى مع هذا المنوال ؛ بحيث تبرز

الدول الأعضاء كوحدة واحدة . ثرى ألم يكن بإمكان المؤلف أن يزد كتابه بمجموعة من الخرائط التى يمكن أن توفر على القارى الكثير من الوقت وترفع من شأن القيمة العلمية للكتاب ذاته ؟ ومن أهم تلك الخرائط :

- خريطة توضح دول المجلس وعواصمها وبعض المدن الهامة بها .
- خريطة تبين الموقع الجغرافى لدول المجلس بالنسبة لغارات العالم القديم .
- خريطة تبرز بعض الثروات الطبيعية ، وبخاصة الزيت والغاز الطبيعى والمعادن الموجودة فى الدول الأعضاء .

ويرد التساؤل نفسه عن خلو الكتاب من الأشكال والرسوم البيانية ؛ علما بأنها تكاد تكون ضرورة بحيث يمكن أن تحمل محل بعض الجداول الموجودة فى الكتاب نفسه . إن الأشكال البيانية تسهل مهمة المقارنة على القارى وبخاصة عندما يتعامل الشكل الواحد مع مجموعة دول .

أما عن الجداول فإن المؤلف قد أثنى كتابه بها ، وهى بلا شك وسيلة جيدة لعرض المعلومات فى مساحات محدودة ، ويسر على القارى مهمة الحصول عليها . ولكن يلاحظ أن أرقام تلك الجداول لا تواكب تصاعدياً أرقام صفحات الكتاب . فعلى سبيل المثال نجد جدول رقم (١) قد تصدر الصفحة الحادية عشرة ثم تلاء جدول رقم (٣٧) ، (٣٢) ، (٢٨) ، (٢٩) فى صفحات تالية وهكذا . ويحتمل أن يكون السبب هو أن الجداول قد نقلت عن مصادر يراجع أشار المؤلف إلى بعضها وبقيت تحمل أرقامها الأصلية ، وفى هذه الحالة كان ينبغى له أن يجعل تسلسلها تصاعدياً بحيث يتناسب مع المادة العلمية لكتابه مع الإشارة الى المصدر أو المرجع الذى أخذت منه .

○ الخاتمة ○

جاءت خاتمة الكتاب على هيئة ملخص، وضح أهم المعلومات والخفايق التى توصل إليها المؤلف فى صورة مرتبة ومنطقية . إن مثل هذا الترتيب يساعد القارى بوجه عام والباحث بوجه خاص فى التعرف على أهم الآراء والخفايق والافتراضات والتحقيقات التى يحتوى عليها الكتاب . وهذا يعنى توفير المزيد من الوقت والجهد للباحثين والقراء عند رجوعهم إلى موضوعات معينة بقصد معرفة المزيد عنها أو الاستفادة منها .

إن اطلاع المؤلف على شئون المنطقة عن كتب ، ومعاصرتة ومتابعته لكثير من أحداثها ، قد أثرى المادة العلمية التي احتواها الكتاب بين دفتيه ، بالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التي اتبعت في دعم هذه المادة بالأرقام والحقائق المؤتقة قد رفعت من قيمة هذا الكتاب، على الرغم من الملاحظات التي أشرنا إليها سابقا . أما بالنسبة إلى إبراز الحقائق والرد على بعض المغفولات على مجلس التعاون الخليجي : فإن المؤلف قد تصدى لها وقندها بصورة علمية مما جعل لمادة كتابه العلمية صفة مميزة تستحق التقدير والاعجاب .

وفي ختام هذا العرض يمكن القول بأن هذا الكتاب يستحق قراءة كاملة وعدم الاكتفاء بهذا العرض ، لأنه خطوة طيبة في ميدان الدراسات الخليجية ، ويستحق أن يأخذ مكانه في المكتبة العربية .

